

## في الواجهة

## المعارضة لا تؤيد «إعارة» رئيس الجمهورية الثالث الزائد واحداً

تتمكن في استمرار انعدام الثقة بين الفريقين. وما دام المواليون قد سلموا بالثالث الزائد واحداً للفريق الآخر ويطمئنون إلى وضعه في عهدة رئيس الجمهورية، فحزبي إعطاؤه إلى الطرف الذي يطالب به.

ثالثتها، أن المعارضة تعدّ نفسها ضامنة مشاركتها في حكومة الوحدة الوطنية، ومن خلال الثالث الزائد واحداً الذي يمثل هذه المشاركة. إلا أنها لا تقارب هذا النصاب باعتباره الضمان الذي تطلبه لسلح حزب الله، ولا تجد في المواقف المعلنة للموالاتة عن سحب هذا السلاح من التداول ما يُشعرها أيضاً بجذية هذا الضمان. بل راح الموقف المعلن لمعظم قادة المعارضة يتركز على أن الضامن الفعلي لسلاح حزب الله هو رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتياهو وسلسلة تصريحاته المناوئة للبنان والتسوية السلمية، يطلقها في تهديد مباشر للبنان. تحمل هذه الذريعة أقطاب المعارضة على إخراج سلاح المقاومة من دائرة الخلاف السياسي الداخلي لتحميله بعداً إقليمياً مهماً. خطاب أقطاب المعارضة جعل السلاح ذا مهمة مزدوجة: أن يكون إحدى أدوات التفاوض، وفي الوقت نفسه إحدى وسائل مواجهة عدوان إسرائيل على لبنان. بذلك يصبح الثالث الزائد واحداً عقبة غير قابلة للتذليل، يقربها الأقطاب المعارضون بالقول أيضاً إن وضعه لدى الرئيس ميشال سليمان يصبح أقرب إلى الإعارة منه إلى منح الرئيس سلطة أو صلاحية يستمد منها قوة في الاضطلاع بدور متوازن بين الطرفين.

بعراقيل محلية في ظاهرها، وعربية في باطنها، ينتظر أن يستغرق تذليلها وقتاً غير قصير. احتاج السنيرة إلى 28 يوماً لتأليف حكومتها الأولى، و47 يوماً لتأليف ثانيتهما.

أولى تلك العراقيل أن قوى أذار، سلمت كمعارضة بخسارتها الانتخابات، لكن قاداتها يعتبرون أنهم ربحوها كمعارضين. لم تتشكّت قواهم، وخرجت منها كتل قوية مثلها الثنائي الشيعي الرئيس نبيه بري وحزب الله، والثنائي الماروني الرئيس ميشال عون والنائب سليمان فرنجية. تالياً، فإن إصرارها على حصة متكافئة في حكومة الوحدة الوطنية، يوازنها إصرارها على المشاركة كفريق واحد أو العزوف كفريق واحد. ويبدو عون الأكثر تمسكاً بهذا الخيار. ثانيتهما، أن المعارضة تدرك أن تمسكها بالثالث الزائد

واحداً رفع سبغ إصرارها على امتلاك هذا الفيتو، إلى حد تخلي الغالبية عن النصف الزائد واحداً في الحكومة الجديدة. وهو مؤشر إلى تنازلها عن الحصة التي حددها لها اتفاق الدوحة عندما وزع توازن القوى في السلطة الإجمالية وفق نتائج انتخابات 2005، وهي نفسها تقريباً نتائج انتخابات 2009، لكن من غير الإفصاح أمام قوى 14 آذار لاستثمار فوزها في الانتخابات النيابية. بل يذهب أقطاب معارضون إلى القول إن المشكلة

أعدت السنيرة على رأس حكومته الثانية مثلت بدورها النمط نفسه لعدم ملائمة حجم التدخل الخارجي في تقرير مسار الحكومة الجديدة والأصوات التي حازها، وخاصة أن الحريري كان يرغب يومذاك في ترؤسه هو حكومة ما بعد اتفاق الدوحة، سرعان ما تقاسم والسنيرة الأدوار: عُهد إلى رئيس الحكومة في إمرار مرحلة الانتخابات وتثبيت الاستقرار، وإلى رئيس الغالبية التحضير للفوز مجدداً بها.

هكذا، سُمي الحريري رئيساً للحكومة بـ86 صوتاً، وقعت في منزلة وسطى بين الأصوات التي حازها ميقاتي والسنيرة، من غير أن ينظر إلى مهمته المقبلة، على أن الظروف الاستثنائية هي التي قادته، كسلفه، إلى هذا المنصب. اختير ميقاتي في ذروة الإشتباك

السعودي - السوري، والسنيرة للمرة الأولى في ذروة حصار نظام الرئيس بشار الأسد، ولمرة الثانية بعدما استعين بدمشق لإقرار تسوية تعيد الاستقرار إلى لبنان.

إلا أن الحريري يخطو في طريق شاقة بعدما أعاد الحوار السعودي - السوري حول لبنان الاعتبار إلى دور دمشق كمؤثر إيجابي في تسهيل الاستحقاقات الدستورية وترسيخ الاستقرار. لكن ذلك يضعه في مواجهة أكثر من سبب للاضطلاع

## نقولنا ناصيف

ينقضي اليوم أسبوع على تكليف رئيس الغالبية النائب سعد الحريري تأليف الحكومة، من غير أن يطرأ تقدّم ملموس عليها. ولا توحى سلسلة المواقف المتناقضة التي يعبر عنها طرفا التفاوض المحلي أنهما قريبان من الاتفاق حول حكومة وحدة وطنية، وقبل أن يخوضا في تفاصيل الحصص والحقائب. وعلى غرار حكومة الرئيس نجيب ميقاتي التي أبصرت النور تحت وطأة تدخلات خارجية حاسمة، كان قد برّرها وقع الانقلاب الذي ضرب لبنان بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري، تبدو حكومة الحريري الابن تحت اختبار تثبيت حقيقة جديدة، يتعين أن يعتادها اللبنانيون من الآن فصاعداً. وهي أن الخارج الذي يختار رئيس جمهوريتهم، سيختار لهم أيضاً رئيس حكومتهم وحكومتهم من خلال صراع النفوذ على أراضيهم.

لم تكن تسمية مجلس النواب ميقاتي لرئاسة الحكومة بـ57 صوتاً، إلا ترجمة لاتفاق السعودية وسوريا على اختياره لمرحلة انتقالية تمهد لانتخابات نيابية انتهت بوضع الحكم في يد الغالبية المناوئة لسوريا بعدما أخرجت هذه جيشها من لبنان. ثم أنت تسمية الرئيس فؤاد السنيرة لرئاسة حكومة ما بعد الانتخابات بـ126 صوتاً، في ما يشبه الإجماع، أكثر تعبيراً عن تدخل خارجي جرد دمشق من التأثير في اللعبة الداخلية، ووضع هذه بين أيدي الرياض وواشنطن وبريس. بيد أن الأصوات الـ68 التي

رفعت الموالاتة سعر  
الثالث +1 باستعدادها  
للتخلي عن النصف +1

واحداً رفع سبغ إصرارها على امتلاك هذا الفيتو، إلى حد تخلي الغالبية عن النصف الزائد واحداً في الحكومة الجديدة. وهو مؤشر إلى تنازلها عن الحصة التي حددها لها اتفاق الدوحة عندما وزع توازن القوى في السلطة الإجمالية وفق نتائج انتخابات 2005، وهي نفسها تقريباً نتائج انتخابات 2009، لكن من غير الإفصاح أمام قوى 14 آذار لاستثمار فوزها في الانتخابات النيابية. بل يذهب أقطاب معارضون إلى القول إن المشكلة

## تقرير

## المستقبل في مكانه: 16 وزيراً أو 15 من دون وزير «ملك»

## حسن عليق

«لبنان أولاً» أن التنازل عن حصة حكومية تفوق نصف عدد الوزراء سيعني أن فوز قوى 14 آذار الانتخابي كان بلا معنى. لكن الصيغة الأخرى مطروحة بقوة، وبحسب المصدر المقرب من الحريري، فإن الأخير لم يعلن رفضه لها. ويأمل المستقبليون أن يضمن التنازل عن الوزير السادس عشر، والاكتمال بنصف عدد أعضاء الحكومة، موافقة الأقلية على التخلي عن فكرة الثالث الضامن. ومع هذه الصيغة (15 وزيراً للأكثرية) يصبح من المستحيل أن ترضى قوى 14 آذار بمنح الأقلية الثالث المعطل، وإن كان مغلفاً بصيغة الوزير الملك الذي يسميه رئيس الجمهورية من بين ثلاثة مرشحين تطرحهم عليه المعارضة.

وفي هذا الإطار، أكد مقرّب من الحريري أن رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان هو أقرب إلى صيغة 15 - 10 - 5، لكونها تمنحه القوة الوازنة داخل مجلس الوزراء. وبانتظار خروج التشكيلة الحكومية، يقول أحد المراقبين للاتصالات الجارية «إن رائحة الطبخة الحكومية لم تصل إلى لبنان حتى اليوم، لشدة ابتعاد الطباخين عنه».

وخاصة أن الحريري لم ينتقل إلى منزله في جدة خلال الأيام التي قضها في الرياض قبل تكليفه رسمياً برئاسة الحكومة. وانتظار القمة التي من المنتظر أن تسرع في حسم ملف الحكومة اللبنانية، فإن الطروحات التي يبحث بها بعض نواب تيار «المستقبل» ومسؤوليه بشأن التشكيلة المرتقبة، رست عند صيغتين: 16 - 10 - 4 و15 - 10 - 5. في الأولى، يقول مصدر مقرب من الرئيس الحريري إن هذا الطرح هو أقصى ما يمكن أن يحصل عليه تيار «المستقبل»، مع رفض أن يكون هناك وزير للمعارضة في «عهدة» رئيس الجمهورية. لكن ما يواجه «المستقبل»، ومع قوى 14 آذار، هو إصرار المعارضة على الحصول على الثالث الضامن أو المعطل، سواء مباشرة أو بطريقة مضمرة. لكن إصرار «التيار» على هذه الصيغة نابع من فوز قوى 14 آذار في الأكثرية النيابية، ثم تنازلها في انتخاب نبيه بري رئيساً لمجلس النواب نزولاً عند رغبة الأقلية، رغم الاعتراض الكبير الذي واجه الحريري خلال محاولته إقناع نوابه بإعادة انتخاب بري. ويرى أحد النواب البارزين في كتلت

التزمتم معظم الأطراف الصمت حيال المفاوضات الجارية بشأن تأليف الحكومة. وبحسب أحد المطلعين على الاتصالات، لا أحد يريد أن يدلي بموقف، كي لا يفهم منه الآخرون تصعيداً، وخشية أن يستخدمه الطرف المقابل ضده في عملية التفاوض.

وفي تيار «المستقبل»، ثابتة وحيدة في كلام عدد من النواب والمسؤولين، عنوانها رفض منح الأقلية الثالث الضامن، أو «قدرة تعطيل العمل الحكومي» كما يسميه «المستقبليون».

ودون ذلك، كل الأمور مطروحة للنقاش، وإن كانت الكلمة الفصل، بانتظار ما سيصدر عن القمة السورية - السعودية المرتقبة في دمشق. وقبل القمة، لا يولي نواب من «التيار» كبير أهمية لزيارة وزير الإعلام والثقافة السعودي عبد العزيز خوجة الخاطفة إلى لبنان، مباشرة بعد إعلان مشاركته مع الأمير عبد العزيز بن عبد الله في لقاء الرئيس السوري بشار الأسد في دمشق. ويقول أحد المقربين من الرئيس الحريري إن الخوجة لم يأت إلى بيروت إلا بهدف وضع الحريري في أجواء لقاء دمشق. وبحسب المصدر ذاته، فإن خوجة لم ينقل رسالة من السوريين، وإن الأمر اقتصر على نقل الأجواء الإيجابية التي سادت لقاء دمشق. ويؤكد المصدر أن لقاء دمشق لم يتطرق إلى تفاصيل الملف اللبناني، بل اقتصر الأمر على تمهيد الطريق أمام إعداد جدول أعمال القمة السورية - السعودية المزمع عقدها قريباً، الذي سيكون الملف اللبناني على رأس أولوياته. أمر آخر يقلل «المستقبلين» من أهميته، هو زيارة الحريري أول من أمس إلى السعودية، مؤكداً أنها جرت لأهداف «عائلية».

علم  
وخبير

## خطاب ثابت

استغرب مسؤولون في حزب الكتائب الحملة التي شنت عليهم من عدة أطراف على خلفية خطابهم السياسي، معتبرين أنهم لم يغيروا شيئاً في هذا الخطاب الذي ليس إلا استمراراً لما قيل خلال الحملة الانتخابية وما كتب في البرنامج الانتخابي.

## توزيع أرسلان

قال مطلعون على أجواء الاستشارات إن رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط طلب من الرئيس المكلف سعد الحريري، خلال الاستشارات النيابية، توزيع رئيس كتلة وحدة الجبل طلال أرسلان في الحكومة العتيدة، وذلك بهدف تحقيق المشاركة الوطنية والدرزية.

## بدلات طبابة

لا يزال أفراد المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي وضباطها يعانون من مشكلة التأخير في الحصول على بدلات الطبابة من المديرية، التي تمتد عند البعض إلى أكثر من ثلاث سنوات. وذكر أحد الضباط أنه اضطر إلى رشوة أحد العناصر المكلفين مهمة إدارة شؤون الطبابة بست قسائم محروقات ليحصل حقوقه.

## نديم عينه على الإدارة والعدل

يضع النائب نديم الجميل نصب عينيه الدخول إلى لجنة الإدارة والعدل لكونه محامياً، معتبراً أنه يستطيع العمل والإنتاج في هذه اللجنة أكثر من غيرها.

## نتائج التشطيب

يُحاول أحد نواب قضاء صور إقضاء أحد أعضاء حزبه من وظيفة في مؤسسة تابعة لهذا الحزب بسبب التشطيب الكبير الذي تعرّض له في قرية هذا الموظف الذي يشغل منصباً محلياً مهماً.



الرئيس ميشال سليمان (أرشيف - مروان طحطح)